



أكد وزير المالية شرف الدين الكحلاني أهمية استكمال مشاريع تعديلات القوانين الضريبية والمجمركية في إطار ترجمة توجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى بشأن الإعضاءات الضريبية والمجمركية والرسوم الأخرى.

وأشار الوزير الكحلاني في اجتماع للجنة المكلفة بمراجعة مشاريع تعديلات القوانين الضريبية والمجمركية وفقاً لمخرجات اجتماع اللجنة الاقتصادية العليا اليوم إلى أن الاجتماع يأتي تنفيذاً لتوجيهات رئيس المجلس السياسي الأعلى خلال تدشين برنامج التعاضي الاقتصادي بمرحلته الأولى ومراجعة كافة التفاصيل المتعلقة بالإعضاءات وإقرار المصفوفة النهائية لها.

ولفت إلى أن الهدف الرئيس للمرحلة الأولى من برنامج التعاضي الاقتصادي والذي تضمن في مرحلته الأولى صرف نصف مرتب كل شهرين وحزمة الإعضاءات الضريبية والمجمركية، يمثل دعماً لعملية التنمية الشاملة وتخفيف المعاناة المعيشية للمواطنين التي تفاقمت جراء ظروف الحرب والحصار منذ ما يقارب خمس سنوات.

وشدد الكحلاني في الاجتماع الذي حضره نائب وزير الكهرباء والطاقة عبدالغني المداني ورئيس مصلحة الجمارك يوسف زبارة ورئيس هيئة الاستثمار ياسر المنصور ورئيس هيئة المواصفات والمقاييس إبراهيم المؤيد وأعضاء اللجنة من وزارتي المالية والكهرباء ومصالحتي الضرائب والجمارك وهيئتي الأدوية والاستثمار على ضرورة الخروج بمصفوفة الإجراءات النهائية لقائمة الإعضاءات ورفعها للجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية بشأنها.

وأشار إلى حرص اللجنة على الاجتماع بالفرق الفنية في الجهات ذات العلاقة بالإعضاءات بهدف مراجعة كافة القوائم الخاصة بالإعضاءات لتحقيق النتائج التي تعود بالفائدة على المواطن وتلامس حياته اليومية بصورة مباشرة.

ونوه وزير المالية بجهود اللجنة بكافة أعضائها والتي ستضع من خلال هذه المصفوفة اللبنة الأساسية للمرحلة الأولى من برنامج التعاضي الاقتصادي الذي يؤسس للتصحيح الاقتصادي.

واستعرضت اللجنة مشاريع تعديل القوانين الضريبية والمجمركية اللمازم تعديلها وحرصها على مراجعة المشاريع بكل تفاصيلها وفقراتها وتبادل وجهات النظر وإثراءها بالرأي الفني والقانوني الذي يعزز من سلامة صحتها ووضوحها عند التنفيذ.

وخلصت اللجنة إلى إقرار التعديلات الواجب إجراؤها على مشاريع التعديلات القانونية المقدمة من الجهات المعنية ممثلة بمصالحتي الضرائب والمجمارك والتوصيات التي رأتها اللجنة ومشاريع القوانين بصيغتها النهائية في ضوء التعديلات المقررة.

وأقرت اللجنة رفع نتائج ما توصلت إليه في محضر اجتماعها مع مشاريع القوانين للجنة الاقتصادية العليا ومجلس الوزراء.